

عنه⁽⁹⁷⁸⁾ لثلا يعترض به على ما شهره [من القولين]⁽⁹⁷⁹⁾، مثل قوله في الذبائح: ⁽⁹⁸⁰⁾ «والموقوذة وما معها . . . إلى قوله على المشهور»، ثم قال: «وفيها إذا تردت الشاة إلى آخره . . .»؛ لأن ما [في المدونة⁽⁹⁸¹⁾] يخالف المشهور؛ لأنه قال: لا بأس⁽⁹⁸²⁾ بأكلها، فاعتذر عما في المدونة بقوله: ظناً [منه]⁽⁹⁸³⁾ أن دق العنق لا ينافي الحياة المستمرة. فانظره في محله من الشرح.

الخامس: قد يذكرها خشية النقض بما فيها على ما نقله، كقوله في الصلاة⁽⁹⁸⁴⁾: «والرمد يتضرر بالقيام، وغيره كغيره». ثم خشي [النقض بمسألة المدونة]⁽⁹⁸⁵⁾ فقال: «وفيها في قاذح الماء يعيد أبداً، وعلل بتردد النجس فيه إلى آخره . . .».

ومن ذلك قوله⁽⁹⁸⁶⁾: «وفيها: ولا يرد⁽⁹⁸⁷⁾ على من شمته إشارة [ولا يحمد إن عطس]⁽⁹⁸⁸⁾». وقوله⁽⁹⁸⁹⁾: «ولو سلم من اثنتين إلى آخره»، أقي بها لتضمنها إبطال بعض أقسام القاعدة التي قدمها.

السادس: قد يذكرها لخروجها عن أصل المذهب، كقوله في الوديعة⁽⁹⁹⁰⁾:

(978) في (ت): لبيح عليه.

(979) ساقطة من (ح) و (ت).

(980) انظر جامع الأمهات ورقة 64 (أ).

(981) في (ت): لأن في المدونة. وانظر كلام المدونة في التهذيب ص 68، 69.

(982) بياض في الأصل.

(983) ساقطة من (ت).

(984) انظر جامع الأمهات ورقة 19 (أ).

(985) ساقطة من الأصل. وانظر المسألة في التهذيب ص 10. والمدونة 78/1.

(986) انظر جامع الأمهات ورقة 21 (أ).

(987) في (ت): يرد، وهو سقط. وانظر المسألة في المدونة 99/1.

(988) ساقطة من الأصل و (ح).

(989) انظر جامع الأمهات ورقة 21 (ب).

(990) المصدر السابق ورقة 139 (أ).